

نحو آفاق جديدة وفي طريق العدل الاجتماعي بقلم الأستاذ سيد قطب

"وتحقيقاً لساواة في تخفيف عبء الضرائب على جميع المكلفين وتيسيراً لصغار الفلاحين وملاك الأراضي الزراعية الذين يجهلون من عبء ضريبة الأطنان ما ينقل كواهلهم في حين أن ثيرهم من الموزن قد شرع لمصلحتهم حد أدنى لا يصح فرض الضريبة عليه . ستقدم لكم حكومتى في ميزانيتها المعدلة مشروناً معنى بمقتضاه من ضريبة الأطنان عفاً كاملاً جمع للعلاحين وصغار الرراعين الذين يدفعون حزين قرشاً فأقل من الأموال الأميرية ، وفوق ذلك ستزاد نسب التخفيض لغير هؤلاء من الرراعين الذين تجازد الضريبة المرهولة على أطنانهم مبلغ الخمسين قرشاً على الوجه الذى سيبين بمشروع المبرانية المعدل . ويبلغ عدد صغار ازرع الذين سينتفعون الاعفاء الكامل من ضريبة الأطنان ٨٠٠٠ و ٢٧٩٠٥ و ١٠٠٠٠ عدد الذين سينتفعون من نسب التخفيض جميعها ٧٠١ و ٢٥٠ و ٢٠٠ من الزراع"

نخائب العرض

لم يكن بد من أن تخطو الحكومة المصرية هذه الخطوة الموقفة التى تشير بها الحكمة والنظرة الى المستقبل كما تشير بها حقائق الواقع الراهن منذ زمن بعيد ، وإذا كانت الوزارة الحاضرة هى التى خطتها فى وقت متأخر جداً عن موعدها الطبيعى فهو توفيق ينبغى إن يحسب لها بلا جدال ، وهى خطوة فى طريق الإصلاح الاجتماعى يمكن عدّها أولى الخطوات العملية ذات النتائج الملموسة .

ذلك أن المشكلة الاجتماعية فى مصر هى فى حقيقتها مشكلة اقتصادية قبل كل شئ فهبوط الدخل الفردى الى هذا المستوى الذى يندر نظيره عند أفقر الشعوب هو السبب الأصيل لجميع الأمراض الاجتماعية على وجه التقريب إذا استثنينا فساد الحكم فى عشرات القرون الماضية وماجره من آفات خلقية ونفسية ، إن لم يكن هذا الفساد نفسه هو السبب المباشر لسوء توزيع الثروة والمشكلة الاقتصادية التى يعانىها الملايين من السكان .

ونبيان هذه المعانى نذكر (أولاً) أن المرض والجهل والجريمة والتشرد وما إليها إنما هى مظاهر لعلة أصيلة هى الفقر وهبوط مستوى الدخل الفردى إلى ثلاثة جثيات فى العام فى بعض الأوساط ، مع وجود غنى فاحش ودخل خيالى فى بعض الأوساط الأخرى ، مما

يجعل جميع القوى: المال والصحة والعلم - في جانب، وجميع الآفات: الفقر والمرض والجهل - في جانب آخر، فلا تتهدد كفتا الميزان الاجتماعي، ولا يتحقق الانسجام الواجب بين الطبقات .

ونذكر (ثانيا) أن سوء توزيع الثروة الذي نشأت عنه هذه الأوضاع جاء أثرا لسوء توزيع السلطة في الأجيال الغابرة، وبتعبير آخر لفساد الحكم الذي جعل الطبقات العاملة (الفلاحين والعمال) طبقات شبه منبوذة ينظر إليها باحتقار وتهدر حقوقهم في الملكية وفي الأجور، وجعل الفرسان والفاطمين والحكام يستأثرون بكافة المنافع: المنفوذ والغنى والاحترام، فتضخم ثرواتهم ويرثها أبناؤهم واحفادهم، وينالها بالتبعية المقربون منهم واملقون لهم، فتفسد بذلك - فوق مظاهر الاختلال الاقتصادي والاجتماعي - أخلاق العبيد من الذل والتملق والكذب الدسيسة والوقعية في جانب، وأخلاق المستبدين من الكبرياء والأثرة والبغى واللهم والترف في الجانب الآخر .

وميزة هذه الخطوة الجديدة التي تخطلوها الحكومة المصرية اليوم أنها تشير ببدء الاتجاه إلى إصلاح هذين الأمرين في آن واحد . فهي (أولا) بدء العلاج لمشكلته انعطاط الدخل عند طائفة لا يستهان بها من صغار الملاك أورد خطاب العرش تعدادهم . وهي (ثانيا) بدء العلاج لمشكلة النظرة المائلة لطبقة صغار المزارعين أو للطبقات الفقيرة على وجه العموم . فهي من هذه الناحية وتلك من معالم الطريق نحو آفاق جديدة في العدالة الاجتماعية . ومن هنا نحى قيمتها غير المحدودة، وإن كان أثرها المادي محدودا بما يناسب الخمسين قرشا التي حطتها عن كواهل هؤلاء المعوزين .

هذه الخطوة إذن لن يحو الفقرا الذي تعانيه طبقة صغار الملاك ممن يملكون فدا نا أو أقل وإن كان فقر هؤلاء أخف وطأة من فقر الطبقة التي تليهم والتي لا تملك شيئا أصلا وعددها يقرب من ستة ملايين يعيشون على الأجور المنخفضة التي لا يتجاوز مجموعها ستة جنيهات في العام، ولكنها ستخفف هذا الفقر، فهذه الخمسون قرشا تساوى أجر نصف شهر وتساوى ثمن عشرة أرطال من اللحم هي مئونة عام كامل لدى هذه الطبقات، وتساوى ثمن ستة أرطال من السمن هي مئونة بيت من هذه البيوت في السنة كذلك، وتساوى أشياء لا يتصورها السادة المترفون وهم ساجدون في عالمهم الجميل ! .

وأهم من هذا كله أن لها معنى أدبيا وهو محاولة تحقيق العدل الاجتماعي في أضيق الحدود هذا العدل الذي فقدته مصر عشرات الأجيال فأورثها هذا الاختلال في الاقتصاد والصحة والعلم، وهذا الاضطراب الاجتماعي الذي تشكو منه في كل جانب . والذي يشبه الحلقة المرعبة لا يدري المصلح الاجتماعي من أين يبدأ فيها الإصلاح .

ولكن هذه الخطوة حلت الخزانة العامة مليوناً ونصف مليون من الجنيهات، كما أن هناك خطوة قبلها وهى شراء القمح والذرة بأثمان مرتفعة وبيعها للمستهلكين بأثمان معتدلة كلفت الخزانة نحو مليون آخر، وستشترى الحكومة مقدارا كبيرا من قمح الموسم الحالى ثم يتبعه بنفس النظام، وسيكلفها هذا قدرا كبيرا من المال.

فكيف تستطيع الميزانية مواجهة هذا كله مع ما يطلب إليها فى مثل هذه الأحوال الاستثنائية من مصروفات وما يحوط بأبواب الإيراد من مفاجآت لا يستطيع أحد ضبطها؟ نعم إن الميزانية قدمت متوازنة ولكن هذا لا يعنى أنها فى غير حاجة الى المرونة التى لا بد من تحقيقها فى هذه الظروف الاستثنائية بالذات.

لا بد إذن من التفكير فى تعويض الخزانة العامة عما فقدته بسبب هذه الاجراءات التى لم يكن منها بد كذلك، ومن تحقيق المرونة فى أبواب الإيراد بعد ما كانت هذه التكاليف سببا فى ضغط الميزانية ضغطا شديدا. أى انه لا بد من إيجاد باب آخر من أبواب الإيرادات.

وهذا القلم الذى يفخر بأنه كان أول قلم جهر بضرورة فرض "ضرائب متدرجة" على النسق المعمول به فى إنجلترا فى وقت كان مجرد الهمس بهذا الاقتراح يعد أمرا محظورا فى دوائر الصحافة ودوائر السلطة، والذى يشعر صاحبه بكثير من الفرح والثقة وهو يرى اقتراحه تتدارسه الآن دوائر واقلام رسمية وغير رسمية. هذا القلم يجد فى ذلك الاقتراح المخلص الوحيد والمنفذ الفريد لتعويض الخزانة عما فقدته وما احتمله من تكاليف غير عادية تقضى بها الظروف الطارئة وتقضى بها العدالة الاجتماعية.

والوقت الحاضر هو أنسب الأوقات لتعديل قواعد الضرائب والرسوم على أساس التدرج فى التكاليف بنسبة تدرج الدخل، فالوقت الحاضر هو الوقت الذى تشتري فيه الحكومتان المصرية والانجليزية محصول القطن بئمن مناسب ينتفع به معظمه كبار الملاك وكبار الممولين والتجار، وهو الوقت الذى تشتري فيه الحكومة لمصرية محصول القمح بأثمان عالية - وتحتل الفرق بين سعرى الشراء والبيع - والأموال المتحصلة ينتفع بها كبار الزراع، وهو الوقت الذى تشتغل فيه المصانع والمعامل بأقصى قوتها وتبيع منتجاتها بأثمان باهظة تدخل حرائن كبار الممولين، وهو الوقت الذى يتلاعب فيه التجار بالأسعار ويهبطون فيها ويستصفون بها أموال المستهلكين فى غير مارحة ولا إسفاق.

ثم تبقى هذه الأموال كلها فى داخل المملكة فتكثر النقود المتداولة والمحترمة، مع قلة السلع المعروضة وصعوبة الاستيراد، فنقترب بسبب هذين العاملين من التضخم الوخيم العاقبة وتزيد حدة الغلاء بسبب ارتفاع قوة القدرة على الشراء عند بعض الأفراد وبعض الطبقات،

تعماني الطبقات المحدودة الأيراد كالموظفين والعمال وصغار الزراع مشقة الغلاء الفاحش ونفاد السلع فوق الغلاء .

فالمصلحة الاقتصادية إذن قبل كل شيء ، تقتضى تخفيض قوة الشراء عند بعض الطبقات ورفعها عند بعض الطبقات ، وإلى هذا المعنى أشار وزير المالية الإنجليزية في إحدى خطبه حينما قرر أن أقصى خل فردى في إنجلترا اليوم ، بعد استيفاء ضريبة الأيراد والضريبة الإضافية - لا يتجاوز عشرة جنيهات في الأسبوع وأن هذا هو السبب في عدم التضخم وعدم ارتفاع الأسعار إلى درجة غير محتملة مع التقلبات الهائلة التي يتطلبها المجهود الحربي .

فالضرائب المتدرجة هي الكفيلة بعلاج الموقف كله : إذ هي تعنى صغار الملاك والموظفين والعمال من الضريبة إعفاء تاما ، وتخفف عن كاهل الأوساط من الناس تخفيفا مناسباً ، وتحمل كبار الملاك والموليين بعض الأعباء المتزايدة بنسبة إيرادهم ، وبذلك ترتفع مقدرة الأولين على الشراء فتحسن حالتهم الاقتصادية والصحية ويرتفع مستواهم الاجتماعي ارتفاعاً معقولاً ، وفي الوقت ذاته تخفض قليلاً من مقدرة الأغنياء على الشراء فتتناسب إلى حد ما قوتنا العرض والطلب في الأسواق وتخف وطأة الغلاء ، ثم تتحقق فوق ذلك مرونة الميزانية ومقدرة الخزنة العامة على مواجهة الطوارئ التي لا مفر من مواجهتها في مثل هذه الأزمات .



وبعد هذا كله يجب أن نذكر أن الميزانية المصرية لم تكن ولن تكون في المستقبل القريب متوازنة توازناً حقيقياً ، فالميزانية الحكومية هي التي تبدو متوازنة كل مرة ، ولكن هذه الميزانية ليست مظهراً حقيقياً لميزانية الأمة ، ولن تصبح كذلك إلا يوم أن يتحقق التوازن الاجتماعي في أبواب الإيرادات والمصروفات .

ولتوضيح هذا الكلام نذكر عدة ظواهر لعدم التوازن الاجتماعي في الميزانية ، لعل هذا الإيضاح أن يرسم معالم وأهدافاً تسير إليها السياسة العامة في خلال السنوات العشر القادمة ، فما تستطيع أية وزارة أن تتبع سياسة الطفرة لإيجاد هذا التوازن في أقل من هذا المدى المعقول .

وأول ظاهرة أن إيرادات ضرائب الجمارك ورسوم الإنتاج يكاد يصل إلى عشرين مليوناً من الجنيهات . ونحن لا نتبع سياسة اجتماعية في فرض هذه الضرائب والرسوم كما تصنع إنجلترا مثلاً ، فلا نلاحظ إعفاء الضروريات منها أو تخفيفها عنها مع زيادتها زيادة كبيرة على الكماليات . ومعنى هذا أن المستهلكين وأكثر من تسعة أعشارهم فقراء ، هم الذين يقدمون للخزنة العامة هذه العشرين مليوناً من الجنيهات .

فإلى أن نصل إلى إعفاء ضروريات الفقراء من الرسوم أو تخفيفها تخفيفاً شديداً مع تعويض الميزانية عن هذا النقص بزيادة الرسوم زيادة كبيرة على كليات الأغنياء ستبقى الميزانية الحقيقية للشعب غير متوازنة لأن الميزانية الحكومية تتوازن على حسابها .

والظاهرة الثانية أن الإيرادات العالية لا تؤدي للتزانة العامة نصيبها الصحيح من الإيرادات إذ هي تؤديها بنفس النسبة التي تقوم بها الإيرادات الصغيرة والمتوسطة ، في حين أنها تنفع من مجهود الدولة ومن أبواب المصروفات بنسبة أعلى مما تنفع به هذه ، فالمستفوعون بأعمال الري والصرف مثلاً - وهي تشمل قسماً كبيراً من المصروفات - هم كبار الملاك ، والمستفوعون في المقدمة بالتمثيل القنصلي هم كبار المستوردين والتاجر ، والمستفوعون بأكبر المرتبات هم كبار الموظفين . . . وهكذا .

فإلى أن نصل إلى تخميد كل طبقة من الإيرادات العامة ما يوازى ما تنفع به من المصروفات العامة ستبقى الميزانية الشعبية غير متوازنة ولو توازنت الميزانية الحكومية في ظاهرها .

والظاهرة الثالثة أن المصروفات العامة لا توزع بنسبة عدد المستفوعين بها بل بنسبة ثروتهم ومكانتهم الاجتماعية ، فنصيب الخدمة الاجتماعية في الميزانية العامة محدود تشهد به ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية وميزانية وزارة الصحة ، وهما الوزارتان اللتان تقومان قيماً مباشراً بهذه الخدمة ، ويشهد به ما ينفق على الأحياء الشعبية والأحياء الأرستقراطية في مدينة كندينة القاهرة من أعمال الصيانة والتجميل ، ويشهد به ما ينفق على المئات من طلاب الجامعة والبعثات الخارجية وما ينفق على الألوف في التعليم الإلزامي ، بل تشهد به نسبة المجانية في المدارس المصرية لأولاد الفقراء ؛ ويشهد به كل باب من أبواب المصروفات على وجه التقريب .

فإلى أن تصل ميزانية وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة إلى عشرة أمثالها اليوم ، وتعادل النسبة بين ما ينفق على مصالح الفقراء ومصالح الأغنياء في الميزانية ستبقى الميزانية الشعبية غير متوازنة في حقيقتها .



إن حزب العمال الإنجليزي قد هدف نحو الاشتراكية الصريحة ، وانجلترا هي أم الديمقراطيات المحافظة . فلا أقل من أن تهدف مصر نحو لضرائب المتدرجة ونحو التوازن الاجتماعي ولو بخطوات بطيئة ، وننكن خطوة إعفاء صغار الملاك هي الخطوة الأولى نحو هذا الهدف العادل المطلوب .